Security Policy Papers
أوراق السياسات الأمنية
https://spp.nauss.edu.sa/index.php/spp
ورقة تحليل سياسات أمنية

الإجراءات والتدابير المتَّخَذة لمواجهة تحركات التنظيمات الإرهابية عبر الحدود

Measures and Procedures Taken to Confront Cross-Border Movements of Terrorist Groups

المخرجات الرئيسة

- اتجهت التنظيمات الإرهابيَّة في الآونة الأخيرة إلى للتحرك أفقيًّا باتجاه القارة الآسيوية والإفريقية؛ مما مثَّل تهديدات هجينة لهذه التحركات، ترتبط بأمن الحدود وتوسع نطاق العمليات الإرهابيَّة.
- تشكل تحركات المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر الحدود تحديًا للعديد من الدول، خاصة في ظل استغلال أنظمة الهجرة واللجوء.
- تواجه الدول العربية مجموعةً من التحديات في تأمين الحدود؛ لمواجهة تحرك التنظيمات الإرهابيَّة، يتمثل أهمها في: السيادة الوطنية، الاختلافات في بروتوكولات المعلومات الاستخباراتية والأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بالإرهاب، ضعف القدرات اللوجستية والعملياتية، وتدفق المهاجرين واللاجئين المرتبط بعدم الاستقرار السياسي في بعض دول المنطقة.

المستخلص

على الرغم من إجراءات مكافحة الإرهاب، أظهرت التنظيمات الإرهابية قدرةً على التكيّف مع الضغوط الأمنية، ولجأت إلى إيجاد مسارات مختلفة للتحرك، وإعادة بناء نفسها في مناطق بديلة. وأصبحت هذه التحركات أكثر تعقيدًا وتداخلًا مع أنشطة الجريمة

Abstract

Terrorist organizations have demonstrated a high degree of resilience in the face of counterterrorism measures, resorting to finding alternative pathways to operate and rebuild themselves in different regions. These movements have become increasingly complex and intertwined with organized crime activities, particularly as

1658-8886© 2026. SPP. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial License.

المنظمة، خاصة مع سيطرة التنظيمات الإرهابيَّة على مناطق محددة. تهدف هذه الورقة إلى توضيح الاتجاهات الناشئة لتحركات التنظيمات الإرهابيَّة عبر الحدود في ظل التطور التكنولوجي. وتقترح مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تطوير نهج شامل، يتضمن تدابير لتحسين فاعلية أمن الحدود، وتعزيز التبادل الوثيق للمعلومات، وبناء القدرات وَفقًا لأفضل الممارسات في هذا السياق. كما يهدف هذا النهج إلى تعزيز الاستجابة الفعَّالة للتهديدات المرتبطة بالإرهاب العابر للحدود.

terrorist groups gain control over specific areas. This paper aims to shed light on the emerging trends in cross-border movements of terrorist organizations in the context of technological advancements. It proposes a set of recommendations aimed at developing a comprehensive approach that includes measures to enhance the effectiveness of border security, promote close information exchange, and build capacities following best practices in this context. This approach aims to strengthen the effective response to threats associated with transnational terrorism.

المقدمة

شَهِدَت التنظيماتُ الإرهابيةُ مجموعةً من التحولات الهيكلية والتشغيلية؛ نتيجةً لعددٍ من العوامل على المستويين الإقليمي والدولي في سياق مكافحة الإرهاب، أدت بها إلى إيجاد قنوات مختلفة للتمويل، وتبني إستراتيجيات جديدة، مثل: إعادة التمركز في مناطق بديلة، التي عادة ما تتميز بكونها مناطق هشة سياسيًّا وأمنيًّا. كما أظهرت التنظيمات الإرهابية دوافع تنظيمية فيما يختص بتحركاتها عبر الحدود؛ حيث ازداد التركيز على المناطق الحدودية، التي مَكَّنتها بدرجة كبيرة من الانخراط في أنشطة الجريمة المنظمة، والحصول على مساحة أكبر لممارسة الأنشطة الإجرامية والعنف الممنهج.

وأظهرت التنظيماتُ الإرهابيةُ قدرة على التكيف مع إجراءات مكافحة الإرهاب الصارمة، سواء أكان ذلك على المستوى المحلي أم الدولي؛ حيث استغلت وسائل وطرق جديدة لمواكبة التغيرات التي فرضتها تلك الإجراءات. وأسهم التطور التكنولوجي والاستغلال الذكي لهذا التطور في تغيير طبيعة الأنشطة الإرهابية من ناحية التنفيذ والتخطيط لهجمات واسعة النطاق والتأثير؛ حتى أصبحت أكثر تعقيدًا وتداخلًا مع أشكال الجريمة الأخرى، ولا سيما الجريمة المنظمة، وهو ما يتطلب جهودًا مضاعفةً لمواجهتها (National Intelligence Council, 2021). كما لجأت إلى تشكيل شبكات محلية صغيرة، يَصْعُبُ تَتَبُّعُها والكشف عنها؛ لتقديم الدعم اللوجستي في عمليات التجنيد والتمويل والتنفيذ للعمليات الإرهابية (Byman, 2019).

وتستغلُّ التنظيماتُ الإرهابيةُ جوانبَ الضعفِ في إدارة أمن هذه المناطق الحدودية؛ حيث تتيح التضاريس الوعرة في هذه المناطق، إلى جانب السياق الجيوسياسي المضطرب، فرصةً للتنظيمات الإرهابية؛ لاستغلالها في تسلل عناصرها عبر الحدود وعمليات التهريب وتنفيذ الهجمات الإرهابية؛ حيث تصبح فيها رقابة الدولة ضعيفة، إن لم تكُن غائبة من الأساس (Byman, 2019). كما أن هناك تنظيمات إرهابية تعمل في المناطق الحدودية، وتتمركز في المناطق النائية،

وهو ما سَهَّل تَنَقُّلَها بين البلدان وشَنّ هجمات إرهابية عابرة للحدود وواسعة النطاق، استهدفت مراكز لأمن الحدود (Herbert, 2021).

وتتطلب مواجهةُ الإرهابِ العابرِ للحدودِ إطارًا إستراتيجيًّا شاملًا، يضمن التعاون والتنسيق الفعال بين الجهات المعنية على المستويين الإقليمي والدولي؛ حيث تتطلب مجموعةٌ من القضايا الملحة، مثل: تَنَقُّل الإرهابيين عبر الحدود، استجابةً فعالةً لبناء قدرة طويلة الأجل على الصمود في مواجهة الطبيعة المتطورة للأنشطة الإرهابية، تضمن تدابير لتعزيز أمن الحدود تستفيد من التقنيات المتقدمة، وتطوير آليات قوية لتبادل المعلومات داخل الدول نفسها، وبين بعضها البعض، وتعزيز التعاون الدولي لتبادل أفضل الممارسات والموارد في هذا السياق.

التحرك الأفقي للتنظيمات الإرهابية

أشار «معهد أبحاث السياسة الخارجية» في تقييمه لمستجدات الإرهاب (2023) إلى أن الإرهاب في حالة تمددٍ وانتشارٍ أفقيٍّ نحو آسيا وإفريقيا، خاصة بعد جهود التحالفات الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، التي استهدفت التنظيمات الإرهابية في المنطقة. كما أن بعض الجماعات المتمركزة في إفريقيا أصبحت تتطلع إلى التوسع في آسيا، مثل: حركة الشباب؛ حيث تم رصد مسلحين ينتمون إلى حركة الشباب في الفلبين في محاولة للتخطيط لهجوم إرهابي (Clarke, 2023).

ويشير مؤشرُ الإرهابِ العالميِّ إلى حدوث تحولات في مناطق تمركز التنظيمات الإرهابية جغرافيًّا، وهو ما انعكس على طبيعة الأنشطة الإرهابية. فقد تحول تمركز الإرهاب من منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة الساحل وجنوب الصحراء الكبرى؛ حيث بلغت نسبة الوفيات الناجمة عن الإرهاب 47% من إجمالي الوفيات عالميًّا. وتشير خريطة انتشار التنظيمات الإرهابية وفقًا للمؤشر إلى توسع التنظيمات وانتشار الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء الكبرى، وتتصدَّر بوركينا فاسو قائمةَ أكثر الدول تأثرًا بالإرهاب في العام 2023، مقابل تراجع الإرهاب في كل من أفغانستان والعراق اللذين تصدرا القائمة لفترة طويلة. فقد شهد كلٌّ من العراق وأفغانستان تراجعًا ملحوظًا في معدل الوفيات الناجمة عن الإرهاب مع تسجيل العراق أقل من 100 حالة وفاة بسبب الإرهاب خلال العام (GTI, 2023) 2023.

كما شهدت القارة الإفريقية، خلال العام 2023، نشاطًا إرهابيًّا لأكثر الجماعات دموية، وهي فرع تنظيم داعش في الساحل وغرب إفريقيا، إلى جانب جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» وحركة الشباب. وأصبحت الهجمات الإرهابية أكثر فتكًا مع رغبة التنظيمات الإرهابية في التوسع والسيطرة على الأراضي في ظل المنافسة القائمة بين التنظيمات في المنطقة (GTI, 2023). وتتمتع التنظيمات في المنطقة بحرية الحركة والتنقل عبر الحدود، سواء أكان ذلك من خلال فروعها في المنطقة، أم الشبكات المتحالفة معها، أم المقاتلين الأجانب الذين يقدمون الدعم المادي واللوجستي للتنظيم من خلال عمليات التجنيد وجمع الأموال (U.S Department of State, 2019).

وتواجه القارة الإفريقية على وجه التحديد خطر إعادة تمركز الإرهاب، فقد أدت كثير من الظروف إلى الدفع بالتنظيمات الإرهابية للتوسع والتمدد في المنطقة، مثل: عدم الاستقرار السياسي والفراغ الأمني، وهو ما شَكَّلَ فرصةً للتنظيمات للتجنيد ورفع قدراتها التنظيمية، خاصة في ظل استهداف العديد منها في منطقة الشرق الأوسط، التي أدت بها، خاصة في هذه المرحلة، إلى إعادة بناء نفسها بمرونة عالية. وفي محاولة لتعويض تراجعها التكتيكي ونشاطها الإرهابي، لجأت هذه التنظيمات الإرهابية إلى التحرك أفقيًّا من خلال الانتقال والتمدد في مناطق بديلة، تتميز بكونها مناطق توتر ونشاط راديكالي (الديني، 2019).

ونتيجةً لاستهداف مركزية التنظيمات الإرهابية في العديد من إجراءات مكافحة الإرهاب، أصبحت هذه التنظيمات ضعيفةً مركزيًّا وقويةً من خلال فروعها والخلايا التابعة لها. فقد لجأت العديد من التنظيمات الإرهابية (مثل: تنظيم داعش) إلى تشكيل فروع وخلايا نائمة في عددٍ من المناطق، من أجل توفير الدعم المالي واللوجستي للتنظيم، وخاصة فيما يرتبط بعمليات التجنيد وإرسال المقاتلين لفروع التنظيم في الساحل وجنوب غرب إفريقيا (عودة، 2024). وشهدت بعض دول المغرب العربي تَسَلُّلًا لمجموعة من المقاتلين المشتبه بانضمامهم إلى فروع تنظيم داعش في المنطقة، في محاولةٍ لتهريب الأسلحة والتخطيط لتنفيذ عمليات إرهابية في الداخل، حيث تم رصد عمليات تسلل للمقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر الحدود (المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2024).

كما اتجهت التنظيمات الإرهابية للتحرك أفقيًّا نحو آسيا، وأسهمت عدة عوامل (مثل: ضعف أمن الحدود، ووجود مناطق هشة سياسيًّا وأمنيًّا، خاصة بعد الفراغ الأمني الذي شَكَّلَهُ انسحابُ الولايات المتحدة من أفغانستان، إلى جانب تاريخ الجماعات المتطرفة في المنطقة) في جذب تنظيمات، مثل: تنظيم داعش للتمركز وإعادة بناء نفسه عبر فروعه في آسيا (قنديل، 2024).

وتُعَدُّ آسيا منطقةً جاذبةً للتنظيمات، وخاصة في ظل حالة التنافس والتصادم بين التنظيمات الإرهابية المتمركزة في المنطقة، مثل: تنظيم القاعدة والجماعات الموالية لها، وتنظيم داعش في خراسان، الذي تعرض لهجمات متتالية من قبل طالبان وجهات مكافحة الإرهاب في المنطقة. إلا أن التنظيم لا يزال يحاول التوسع والنفوذ وإعادة ضم المقاتلين الأجانب، الذين كانوا في صفوف التنظيم المركزي في العراق وسوريا، إلى فرعه في خراسان (Security Council, 2024)، إلى جانب استقطاب المقاتلين المنفصلين عن تنظيم القاعدة وطالبان بسبب اختلافات أيديولوجية، وخاصة بعد صعود طالبان إلى الحكم. وشَكَّلَ المقاتلون من آسيا جزءًا كبيرًا من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذين انضموا إلى التنظيمات الإرهابية، مثل: القاعدة وتنظيم داعش؛ حيث بلغ عددهم أكثر من 5,000 مقاتل (قنديل، 2024).

وعلى الرغم من أن تنظيم داعش لا يزال نشطًا في سوريا؛ حيث ارتفعت نسبة نشاطه الإرهابي 4% خلال

العام 2023، إلا أن التنظيم يُعيد بناء نفسه في مناطق بديلة عبر فروعه في منطقة الساحل وجنوب غرب إفريقيا وجنوب شرق آسيا؛ لإعادة تمركزه في المنطقة (GTI, 2023). ويستمر التنظيم في التمدد، ويضم حاليًّا عشرين فرعًا وشبكةً وفقًا لتقرير «مسح مشهد التهديد الإرهابيّ لعام 2023» (Abizaid, 2023).

وأسهم الفراغ السياسي والأمني، الذي خلق مناخًا لانتشار وتوسع نفوذ التنظيمات الإرهابية في هذه المناطق المهمة إستراتيجيًّا في ظل الهزائم التي تواجهها في مناطق أخرى، في سهولة تحرك العناصر الإرهابية وإعادة تجميع عناصر التنظيم ومناصريه. كما أن الهشاشة الأمنية للحدود بين الدول في المنطقة، نتيجة ضعف السيطرة عليها وطبيعة تضاريسها الجغرافية، أسهمت بشكل كبير في تسهيل تحركات التنظيمات الإرهابية، وسيطرتها على المناطق الحدودية، وانخراطها في عمليات التهريب والاتجار، وكذلك تسلل الإرهابيين عبر الحدود؛ حيث ارتبط تحرك التنظيمات الإرهابية في أغلب الحالات برغبتها في السيطرة على الأراضي وتوفير قنوات تمويل جديدة لعملياتها (Abizaid, 2023)، وهو ما جعل هذه المناطق تُشكل نقطةَ تقاطعٍ لتشكيل تحالفات إستراتيجية بين الشبكات الإجرامية والتنظيمات الإرهابية.

وتستخدم التنظيمات الإرهابية المناطق المسيطرة عليها كملاذات آمنة للتخطيط والتنفيذ للهجمات الإرهابية، وجمع الأموال، وتعزيز قدراتها التنظيمية والتشغيلية، بما في ذلك تنفيذ الهجمات الإرهابية عالية النطاق والعابرة للحدود. وتتمتع التنظيمات الإرهابية المتمركزة في إفريقيا على وجه الخصوص بحرية الحركة عبر الحدود؛ بسبب عدة عوامل، أهمها: انتشار شبكات التهريب، والحدود الهشة، والصراعات وعدم الاستقرار السياسي (United States Department of the State, 2019).

ونتيجةً لحالات التفكك والتراجع التي شهدتها التنظيمات الإرهابية، أصبحت أقل مركزية في هيكلها، خاصة بعد غياب قيادات بارزة لهذه التنظيمات، وتشكلت في مجموعات صغيرة سَهَّلَت لها التنقل عبر الحدود، وهو ما أدى إلى صعوبة تتبع تحركات تلك التنظيمات (Abizaid, 2023).

وعلى خلفية هذا المشهد لتحركات التنظيمات الإرهابية، وما يشمله من تحديات مفروضة ومحتملة على أمن الحدود. لم تعد تحركات التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود عشوائيةً خلال السنوات الماضية، بل اعتبرت تحركاتها مدروسة تهدف إلى استمرارية المشروع الأيديولوجي للتنظيم وتعظيم المكاسب الاقتصادية. كما أن هذه التحركات مرتبطة في أغلبها بقدرة ورغبة التنظيم في السيطرة على مناطق إستراتيجية لممرات التهريب والموارد الطبيعية (المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2024). ومن المحتمل أن تؤدي الأزمات المتوالية في المنطقة إلى توفير مساحة أكبر لتحرك التنظيمات الإرهابية (توفيق، 2024).

المقاتلون الإرهابيون الأجانب

يُعَدُّ تَحَرُّكُ العناصرِ الإرهابيةِ عبر الحدود من أبرز التحديات القائمة؛ حيث لا تزال آلية التعامل مع قضية المقاتلين الإرهابيين الأجانب غائبة، ولا يزال مصيرهم مجهولًا، سواء أكانوا أفرادًا مقاتلين أم عائلاتهم. وهو ما يزيد من خطر التحاقهم بأحد فروع التنظيم في المناطق البديلة أو حتى الانضمام إلى تنظيمات أخرى (الديني، 2019).

وفيما يختص بالتحركات المرتبطة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، فقد بلغت التدفقات ذروتها ما بين عامي 2011 و2013؛ حيث بلغ عدد المقاتلين الأجانب 8,500 مقاتل انضموا إلى صفوف المقاتلين في النزاع. ولكن تباطأت العملية في عام 2015 حتى منتصف 2016، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، أهمها: هزيمة داعش في المنطقة، ووجود التحالفات الدولية، والتي أسهمت في وقف تدفق المقاتلين الأجانب إلى مناطق الصراع نسبيًّا (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2021).

ويُشَكِّلُ تحركُ الإرهابيين الأجانب، عبر دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تهديدًا كبيرًا للمنطقة، في ظل ضعف الشروط المفروضة على السفر والتنقل في بعض دول المنطقة، وضعف تتبع الأفراد المشتبه بانضمامهم إلى التنظيمات الإرهابية. فقد بلغ عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب ما بين 16,216 إلى 20,054 [1] مقاتلًا عبر الحدود في المنطقة العربية (The Foreign Terrorist Fighters Knowledge Hub, 2024). ووصل تدفق المقاتلين الأجانب عبر الحدود التركية والسورية إلى 2,000 مقاتل تقريبًا وفقًا لتقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 2021 (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2021).

وأشار تقرير مجلس الأمن الصادر عام 2024، إلى أن تنظيم داعش يحاول استقطاب وضم المقاتلين الإرهابيين الأجانب العالقين في مراكز الاحتجاز؛ حيث تم رصد عدد من الهجمات، التي استهدفت مراكز الاحتجاز في سوريا عبر خلايا محلية تابعة لها. كما تم رصد عدد من التحركات لمقاتلين إرهابيين إلى إفريقيا ينتمون إلى دول شمال إفريقيا. وتم رصد تحركات لمقاتلين إرهابيين نحو مناطق تعدين الذهب في الحدود بين ليبيا والنيجر؛ حيث وفرت الخصائص الجغرافية لتلك المناطق ممرات جبلية وصحراوية آمنة لمرور وتنقل الإرهابيين (Security Council, 2024).

كما يُشَكِّلُ استغلالُ أنظمةِ الهجرةِ وطرق تهريب اللاجئين من قِبَلِ المقاتلين الأجانب للانتقال لمسارح عمليات جديدة، أحد المخاطر المتزايدة التي تواجه الدول في المنطقة (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2021)، خاصة في ظل تعدد مسارات الهجرة؛ حيث من المحتمل أن يخططوا للعودة إلى بلدانهم الأصلية أو التنقل إلى بلدان أخرى لتخطيط وتنفيذ عمليات إرهابية، أو الانضمام إلى أفرع التنظيمات المتمركزة في مناطق بديلة، مثل: تنظيم

[1] تم حصر إجمالي عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب من الدول العربية وفقًا لبيانات The Foreign Terrorist Fighters Knowledge Hub، المتوافرة على الموقع التالي: Foreign Terrorist Fighters Knowledge Hub

داعش، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وغيرها من الجماعات المنشقة عن القاعدة.

وأكد قرار مجلس الأمن رقم (2396) الصادر في عام 2017، أن هناك عددًا من التهديدات الأمنية المرتبطة بتحركات المقاتلين الأجانب، خاصة فيما يتعلق باستخدامهم للطيران المدني للتنقل وتنفيذ الهجمات الإرهابية (Security Council, 2017). وأشار «بروس هوفمان» و«جاكوب وير» إلى أنه من المحتمل أن يحدث تحول في أهداف الهجمات الإرهابية بالنسبة لتنظيم القاعدة على وجه الخصوص؛ ليستهدف الطيران التجاري إلى جانب مجموعة من الأهداف الأخرى، مثل: السفارات والمناطق السياحية وغيرها (Clarke, 2023).

وقد أدركت المنظمة الدولية للطيران المدني أهمية تحقيق الأمن الجوي ومعالجة التهديد الذي يشكله الإرهابيون في استهدافهم التنقل عبر الطيران المدني؛ حيث شاركت في إطلاق برنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين تستهدف من خلاله تطوير معايير الالتزام بالأمن الجوي (United States Department of the State, 2019).

العمليات الإرهابية العابرة للحدود

يرتبط تَنَقُّل العناصر الإرهابية عبر الحدود برغبة التنظيم الإرهابي في توسيع نفوذه من حيث نطاق العمليات، ويتمثل ذلك في الهجمات الإرهابية العابرة للحدود، ورفع قدرات التنظيم البشرية والمادية من خلال توفير مصادر متنوعة ومستدامة؛ لتمويل عملياته وتجنيد المزيد من المقاتلين والمناصرين. وقد أسهم التطور التكنولوجي في تمكين العمليات الإرهابية العابرة للحدود وتسهيل تحركات العناصر الإرهابية، وخاصة في ظل تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، والطائرات المسيرة «الدرونز» التي مَكَّنت التنظيمات من الوصول لأهدافها وتنفيذ عملياتها عن بعد. كما أسهم الإنترنت ووسائل التواصل المتعددة في توسيع نطاق عمليات التجنيد والوصول للفئات المستهدفة.

وفي السياق نفسه، تلجأ التنظيمات الإرهابية إلى تكوين شبكة تحالفات عبر فروعها أو الجماعات الموالية، وهو ما يسهل من تحركاتها، وتنقل عناصرها عبر الحدود، وانخراطها في أنشطة الجريمة المنظمة كمصدر للتمويل. وشهدت العلاقة بين التنظيمات الإرهابية والشبكات الإجرامية العديد من التفاعلات؛ من حيث تعايشها في المنطقة وخلق تحالفات وفقًا لأهداف كلٍّ منهما؛ لتأمين سير عمليات الشبكات الإجرامية في مناطق نفوذ التنظيمات الإرهابية مقابل فرض ضرائب على تسيير هذه العلميات (GTI, 2023).

ويظهر ارتباطٌ واضحٌ ووثيقٌ بين تحركات التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود وانخراطها في الأنشطة الإجرامية. فتوسع التنظيمات الإرهابية وتمددها جغرافيًّا في إفريقيا وآسيا، أسهم في رفع مستوى انخراط التنظيمات الإرهابية بشكل مباشر خلال مراحل توسعها ومنافستها لتنظيمات أخرى في المنطقة، مثل: جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في منطقة الساحل، التي انخرطت في مجموعة من الأنشطة الإجرامية منذ تمركزها في المنطقة، مثل: عمليات الخطف والفدية، والهجوم على عمليات تعدين الذهب في محاولتها

للسيطرة على مناطق مناجم الذهب. وتشير هذه العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة في السواحل الإفريقية على وجه التحديد إلى تطورٍ ملحوظٍ، وخاصة في ظل انخراطها في الجرائم البحرية العابرة للحدود، التي تتضمن التهريب والقرصنة والاتجار غير المشروع والهجمات على السفن، من خلال استغلالها للممرات البحرية ومحاولة فرض السيطرة عليها (Badurdeen, 2024).

وتُشَكِّلُ تحركاتُ التنظيمات الإرهابية في إفريقيا تحديًا أمنيًّا لأمن البحر الأحمر؛ حيث شهدت المنطقة، خاصة شرق إفريقيا، نشاطًا إرهابيًّا في ظل توسع التنظيمات الموجودة في المنطقة، مثل: حركة الشباب التي تعتمد على البحر الأحمر وممراته في تحركاتها. وتلجأ التنظيمات الإرهابية إلى السيطرة على الممرات البحرية والمناطق الساحلية؛ لما توفره من مزايا تخدم تَنَقُّل عناصر هذه التنظيمات، وتنفيذ هجمات عالية النطاق والتأثير؛ لتعظيم المكاسب الاقتصادية التي تعد أحد الأهداف الرئيسة لتحرك التنظيمات عبر الحدود من خلال توفير ممرات آمنة لعمليات التهريب والاتجار بالبشر، خاصة في ظل صعوبة التَّتبُّع أمنيًّا. وأسهمت التوترات وعدم الاستقرار السياسي في الدول المحيطة بالبحر الأحمر من تمكين التنظيمات الإرهابية؛ لتوسيع نفوذها في المناطق الساحلية والمناطق القريبة من المضايق والممرات البحرية، وهو ما يزيد من مخاطر انتشار الإرهاب البحري في المنطقة (المراغي، 2022).

التدابير الحالية لأمن الحدود في العالم العربي

تَبَنَّتِ الدولُ العربيةُ مجموعةً من التدابير لتأمين حدودها ضمن إستراتيجيات الأمن الوطني، التي ركزت فيها على البنية التحتية لأمن الحدود والاستثمار في التكنولوجيا؛ لتطوير قدرات الرصد والتَّتبُّع وتبادل المعلومات. وتختلف هذه التدابير بين دول المنطقة؛ وفقًا للسياقات السياسية والاقتصادية والجغرافية لهذه الدول إلى جانب التحديات الأمنية على مستوى الأمن الوطني والإقليمي.

واتجهت العديد من الدول في المنطقة إلى تأمين الحدود والسيطرة المادية على المناطق الحدودية من خلال تطويرها للبنية التحتية؛ حيث لجأت دول، مثل: المملكة العربية السعودية؛ لإنشاء سياجات وجدران على طول المناطق الحدودية الإستراتيجية؛ لمنع تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتُزويد هذه الحواجز بتقنيات التكنولوجيا المتقدمة، التي تُعزز من قدرات التَّتبُّع والرصد، مثل: أبراج المراقبة المزودة بأنظمة رؤية ليلية، وكاميرات رادار متقدمة (Gilkes & Segawa, 2015). ولجأت دول أخرى، مثل: الجزائر، إلى توظيف أنظمة مراقبة متقدمة لتأمين حدودها والسيطرة على أنشطة التهريب، تشمل رادارات متقدمة وطائرات دون طيار (Boukhars, 2019)، التي أسهمت بشكل كبير في السيطرة على الحدود في المناطق الصحراوية الشاسعة والنائية.

وفيما يختص بالتحديات المرتبطة بتزوير وثائق السفر، استخدمت بعض الدول، مثل: الإمارات

العربية المتحدة، أنظمةَ القياساتِ الحيوية للتعرف على الهُويَّة عبر النقاط الحدودية (Abu Dhabi Police, 2013).

ولجأت العديد من دول المنطقة، ضمن جهود تأمين الحدود، إلى تعزيز التعاون والتنسيق الإقليمي والأمني بين الدول المجاورة لمكافحة تنقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب، فعلى سبيل المثال، سعت دول المغرب العربي لتعزيز التنسيق بين دول الجوار، والانضمام في التحالفات الإقليمية والدولية التي استهدفت التنظيمات الإرهابية في إفريقيا، مثل: التحالف الدولي ضد داعش، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمكافحة تمويل الإرهاب. كما شملت جهودُ التنسيقِ آلياتٍ لتعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية حول الأفراد المشتبه بارتباطهم بالجماعات أو التنظيمات الإرهابية أو شبكات التهريب (المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2024).

كما اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الـ 41، التي عُقدت في 26 يونيو 2024م، آليةً عربيةً استرشاديةً لمواجهة التحالف بين عصابات الإجرام المنظم والتنظيمات الإرهابية (مجلس وزراء الداخلية العرب، 2024)، التي تستهدف التقاطعات بين الشبكات الإرهابية والإجرامية لمكافحة الجرائم العابرة للحدود، والتي قد يكون لها علاقة بتحركات التنظيمات الإرهابية عبر الحدود.

واستهدفت جهود الدول في المنطقة منعَ انتشارِ التطرف والإرهاب، من خلال إنشاء المراكز البحثية المتخصصة في دراسات التطرف العنيف، ومراكز الرصد ومنصات التواصل الإستراتيجي. كما تبنت برامج تعليمية وتوعوية لإشراك المجتمعات المحلية في جهود مكافحة الإرهاب والتطرف.

وعلى الرغم من تحقيق الدول العربية تقدمًا ملموسًا في تعزيز تدابير أمن حدودها ومكافحة تنقل العناصر الإرهابية عبر الحدود، إلا أن ضعف الموارد وصعوبة تضاريس المناطق الحدودية تجعل السيطرة الكاملة على الحدود مطلبًا صعبًا (Hanlon & Herbert, 2015)، كما أن تفاوت مستوى التهديدات الأمنية المرتبطة بإدارة وتأمين الحدود وضعف التنسيق الإقليمي بين الدول المجاورة قد أعاقت الإدارة المتكاملة لأمن الحدود في المنطقة العربية.

التحديات المتعلقة بالسيادة والجوانب العملياتية والتعاون

تواجه إدارةُ أمنِ الحدود في المنطقة العربية مجموعةً من التحديات، التي شَكَّلَت عائقًا أمام توحيد الجهود لتحقيق نهج متكامل لإدارة أمن الحدود في المنطقة. واستغلت شبكاتُ التهريب والتنظيمات الإرهابية الثغراتِ الناتجةَ عن اختلاف أنظمة إدارة الحدود، من حيث القدرات والتنظيم والفعالية إلى جانب عدم التكافؤ وضعف التنسيق؛ لتعزيز تحالفاتها العابرة للحدود وتنقل عناصرها. كما أن التنظيمات

الإرهابية قد ازدادت في أعدادها وحجمها وتوسعها من حيث نطاقها الجغرافي، وهو ما جعل منع تسلل العناصر الإرهابية تحديًا كبيرًا في ظل ضعف التنسيق الأمني (Hanlon & Herbert, 2015). وتتمثل تلك التحديات فيما يأتي:

مسألة السيادة الوطنية: تعد مسألة السيادة الوطنية من بين أهم التحديات التي تواجه تأمين الحدود في المنطقة (Hassan, 2021)؛ ويأتي هنا دور الأولويات لدى كل دولة؛ حيث غالبًا ما تعطي الدول الأولوية لسيادتها، وهذا بالطبع يعوق التعاون والتنسيق الفعال عبر الحدود (Barkin, 2023)، وبالتالي يمكن أن يؤدي هذا الاختلاف في الأولويات والسياسات إلى ثغرات في الأمن تستغلها التنظيمات الإرهابية (Longo, 2017).

الاختلافات في بروتوكولات المعلومات الاستخباراتية والأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بالإرهاب: يمكن أن تؤدي بعض الاختلافات في بروتوكولات المعلومات الاستخباراتية والأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بالإرهاب ومستوى الثقة بين الدول، إلى إعاقة تبادل المعلومات وسرعة الاستجابة، وهو ما يعطل الجهود الفعالة لمكافحة الإرهاب عبر الحدود، الذي يتطلب التنسيق الأمني وتبادل المعلومات في الوقت المناسب وبدقة عالية (Cordesman, 2016).

ضعف القدرات اللوجستية والعملياتية: تمثل التحديات المرتبطة بالقدرات اللوجستية والعملياتية أحد العوائق لتحقيق أمن الحدود لكثير من دول المنطقة، التي تمتلك حدودًا شاسعة ووعرة يصعب مراقبتها بالوسائل التقليدية، وهو ما يتطلب تقنيات تكنولوجية متقدمة لدعم عمليات التَّتبُّع والرصد والمراقبة المستمرة. وتستغل التنظيمات الإرهابية والشبكات الإجرامية نقاط الضعف هذه؛ للتسلل وفرض سيطرتها على المناطق الحدودية النائية (United States Department of Homeland Security, 2018).

تدفق المهاجرين واللاجئين: يُشَكِّلُ تدفقُ المهاجرين واللاجئين وتعددُ مسارات الهجرة في المنطقة العربية تحديًا، يجعل من مهمة تأمين الحدود مهمةً صعبةً بسبب الصراعات وعدم الاستقرار السياسي (Hanlon & Herbert, 2015). وتُعَدُّ النزاعات والصراعات بيئةً حاضنةً لوجود وتوسع التنظيمات الإرهابية؛ بسبب الفراغ السياسي والأمني الذي يصاحبها. وتَسْهُلُ تحركاتُ العناصر الإرهابية وتنقلهم عبر الحدود في مثل هذه البيئات؛ نتيجة لتفشي الفساد والرشوة وضعف الدولة (Byman, 2019). كما تستعين التنظيمات الإرهابية بشبكات تهريب المهاجرين؛ لتوفير مسارات يمكن الاعتماد عليها لعبور الحدود بصفة قانونية، مثل: دعاوى اللجوء (United Nations Office on Drugs and Crime, 2023). كما أن مسارات التهريب محمية ومدعومة غالبًا بمجتمعات محلية، الأمر الذي يجعل القضاء عليها أمرًا صعبًا (Mili & Townsend, 2008).

تزوير وثائق السفر: تَستخدِمُ التنظيماتُ الإرهابية في حالات عديدة جوازات السفر والتأشيرات ووثائق تعريف الهُويَّة المزورة؛ للتخفي بين المسافرين الشرعيين، وهو ما يعيق جهود تحديد هوية العناصر الإرهابية وتتبعها، ويضيف المزيد من التعقيد على فاعلية جهود أمن الحدود (International Organization for Migration, 2010)، مع صعوبة التعرف على هُويَّاتهم الحقيقية بسبب هذا التخفي.

الحواجز التكنولوجية والتقنية: تزيد الحواجز التكنولوجية والمتعلقة بالاتصالات من التحديات التي تواجهها الدول لتتبع ومراقبة تحركات التنظيمات الإرهابية وأنشطتها عبر الحدود؛ حيث تستعين بتطبيقات مراسلة مشفرة ومنصات تواصل أخرى مُؤَمَّنة لتنسيق تحركات عناصرها عبر الحدود (Department of the Treasury, 2024). كما تستغل التنظيماتُ الإرهابيةُ الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والأنظمة المالية عبر الإنترنت في عمليات التجنيد، والتمويل، والتنسيق فيما بين عناصرها داخليًّا وبين التنظيمات الإرهابية والشبكات الإجرامية. ويتيح استخدام العملات المشفرة للتنظيمات الإرهابية تحويل الأموال عبر الحدود من دون اكتشافها مع تقليل خطر تعقبهم، فإغفال الهُوِيَّة واللامركزية لهذه العملات يجعلانها جذابةً لتنفيذ تعاملات غير شرعية (United Nations Counter-Terrorism Centre & International Criminal Police Organization, 2023). كما تُمثِّلُ أيضًا المسائل المتعلقة بالولاية في الفضاء السيبراني تحديًا كبيرًا (Tehrani & Manap, 2013)، فالأنشطة الإجرامية في الفضاء السيبراني تخترق الحدود من دون أي مجهودٍ، في حين أن هيئات إنفاذ القوانين مقيدة بالحدود الوطنية.

الممارسات المثلى في مواجهة تحرك التنظيمات الإرهابية وتأمين الحدود

طَوَّرَ مركزُ الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UN-CCT) والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مبادرةَ أمنِ الحدود (BSI)، التي تشمل مجموعةً من الممارسات المُثلَى بشأن معالجة التحديات المرتبطة بأمن الحدود في سياق مكافحة الإرهاب ومنع تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وتعتبر المبادرة دليلًا للدول في مراحل تطوير الإستراتيجيات الوطنية لإدارة أمن الحدود ومعالجة القضايا المرتبطة بها (United Nations Office of Counter-Terrorism & Global Counterterrorism Forum, NA). ومن ضمن الممارسات المُوصَى بها في هذه المبادرة ما يأتي:

- **التعاون وتبادل المعلومات:** تعزيز آليات التعاون الدولي وتبادل المعلومات من خلال المشاركة في الاتفاقيات والمبادرات الدولية، مثل: إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والأطر الإرشادية لأفضل الممارسات التي يقدمها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF)، وعمليات التنسيق المشتركة التي تتضمن التعاون الأمني فيما يختص بتحليل وتتبع وتقييم التهديدات. كما تتضمن

الممارسات تشكيل فرق العمل الإقليمية ومراكز القيادة المشتركة؛ لضمان سهولة الوصول وتبادل المعلومات والاستجابة السريعة لمثل هذه التهديدات (Kao, et al., 2023)، إلى جانب تعزيز آليات تبادل المعلومات المالية من خلال الشراكات بين القطاع العام والخاص؛ لتَتَبُّعِ المعلومات المالية للمقاتلين الإرهابيين الأجانب (Asia/Pacific Group on Money Laundering & Global Center on Cooperative Security, 2022).

كما تشمل آليات التعاون بين الوكالات المعنية بأمن الحدود وداخلها؛ لتعزيز سير العمل بكفاءة وضمان التبادل والوصول السريع للمعلومات. وفي هذا السياق، يمكن الاستفادة من إستراتيجية إدارة الحدود المتكاملة الأوروبية (EIBM)؛ لتعزيز العمل المشترك والمتكامل بين مختلف السلطات والهيئات الوطنية من خلال إنشاء مراكز قيادة مشتركة، ومراكز دمج تُسَهِّل التنسيق بين هذه الجهات ومشاركة المعلومات بين الهيئات العسكرية والشرطية وهيئات الجمارك والهيئات الأخرى المعنية. وهو ما يَحدُّ من تكرار الإجراءات الذي لا فائدة منه، ويسد الثغرات التي يمكن للتنظيمات الإرهابية استغلالها (European Commission, 2023).

- **الأطر القانونية:** يتطلبُ اتِّبَاعُ نهجٍ موحدٍ لمكافحة الإرهاب التوافقَ حول الأطر القانونية والتنظيمية بين الدول. وهذا يشمل توحيد القوانين المتعلقة بالإرهاب، وتسليم المطلوبين، وخصوصية البيانات، بما يضمن عدم وجود اختلافات تعوق العمليات المشتركة. ومن الضروري مراجعة الأطر القانونية وتحديثها بانتظام لمواجهة التهديدات والتحديات المستجدة. كما ينبغي أن يضع هذا التوافق في الاعتبار إعداد معاهدات؛ لتبادل المساعدة القانونية بهدف تيسير النقل السلس للأدلة والمشتبه بهم بين السلطات القضائية. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن تفرض التشريعات الوطنية إجراءات رقابة ومساءلة على هيئات أمن الحدود لمنع الفساد وانعدام الكفاءة (Kao, et al., 2023).
- **تأمين وإدارة أمن الحدود في المناطق النائية:** يمكن تطوير برامج لمراقبة الحدود في المناطق النائية ضمن أنظمة إدارة أمن الحدود، تراعي الخصائص المناخية والتضاريس لهذه المناطق؛ لمنع استغلالها من قبل العناصر الإرهابية في التسلل عبر الحدود وعمليات التهريب والاتجار غير المشروع (United Nations Office of Counter-Terrorism & Global Counterterrorism Forum, NA). كما يُسهم الاستثمار في تقنيات المراقبة المتقدمة، مثل: الطائرات المسيَّرة، وأنظمة الاستدلال البيولوجي، والأنظمة الآلية لمراقبة الحدود، في تعزيز القدرة على مراقبة مناطق حدودية واسعة ونائية يصعب على الدوريات مراقبتها، وتوفير بيانات مُهمَّة حول رصد الأنشطة المشتبه بها والتصدي لها، وتحسين الدقة في عمليات التحقق من الهوية على نقاط التفتيش الحدودية.
- **تحليل المخاطر المرتبطة بأمن الحدود وبناء القدرات:** من خلال توفير معلومات شاملة ومفصلة

حول حالة الحدود والمخاطر والتهديدات المرتبطة بها، والاتجاهات الحديثة للجرائم العابرة للحدود. وتهدف هذه المعلومات لبناء قدرات المعنيين وفقًا للفجوات الموجودة في إدارة أمن الحدود، وتقديم تدريبات متخصصة تتضمن التحقق من الوثائق، وأساليب المراقبة، وجمع المعلومات حول تحركات التنظيمات الإرهابية عبر الحدود ومنعها (United Nations Office of Counter-Terrorism & Global Counterterrorism Forum, NA).

- **منع انتشار التطرف العنيف:** تطرح خارطةُ طريقِ التعاونِ في إدارة الحدود (Border Management Cooperation Roadmap) الخاصةِ برابطة أمم جنوب شرقي آسيا (ASEAN) رؤًى عاليةَ القيمةِ لإشراك المجتمعات المحلية؛ حيث تؤكد أهمية تبادل المعلومات وبناء القدرات بالنسبة للجهود الرامية لتحقيق أمن الحدود، مع الاستفادة في الوقت نفسه من التقنيات المتقدمة. ومن ثَمَّ يمكن للدول العربية تنفيذُ إستراتيجيات مشابهة وتحديد العناصر الرئيسة، التي يمكن أن تتيحَ لها تحسين فعالية أنظمة إدارة الحدود جماعيًّا مع توثيق العمل عن قرب مع البلدان المجاورة. علاوة على ذلك، تشير الإستراتيجية إلى أهمية دمج منظور النوع الاجتماعي للتعامل مع القضايا المرتبطة بأمن الحدود، مثل: الاتجار بالبشر؛ فزيادة عدد الموظفات في إدارة الحدود، وفقًا لما اقترحته رابطة ASEAN، يمكن أن يُسهم في إيجاد بيئة داعمة لضحايا الاتجار بالبشر، وتحسين الاستجابة لتلك الحالات (Association of Southeast Asian Nations, 2021).

ويمكن أن يؤدي إشراك المجتمعات المحلية الموجودة في المناطق الحدودية في تحديد الأنشطة المشتبه بها، والإبلاغ عنها، وجمع المعلومات حول وضع التحركات المشتبه بها عبر الحدود، من خلال تدريب أفراد المجتمع على التعرُّف إلى الإشارات التحذيرية المبكرة للأنشطة الإرهابية وإشراكهم في تنفيذ التدابير الأمنية، إلى جانب حملات التوعية العامة التي تُطلع المواطنين على مخاطر الإرهاب عبر الحدود وأهمية الإبلاغ عن الأنشطة المشتبه بها. كما يمكن لمبادرات الشرطة المجتمعية، التي يجري من خلالها التعاون الوثيق بين هيئات إنفاذ القوانين والسكان، بناء الثقة وتحسين جمع المعلومات (United Nations Office of Counter-Terrorism & Global Counterterrorism Forum, NA).

كما أنه من الضروري تَبَنِّي تدابير لتحقيق الأمن السيبراني؛ للحماية من التهديدات السيبرانية ومراقبة المنصات الرقمية لرصد أي إشارات دالة على أنشطة إرهابية، فالتعاون مع شركات التكنولوجيا للكشف عن المحتوى المتطرف وإزالته من على منصات الإنترنت يمكن أن يَحول دون انتشار الأيديولوجيات المتطرفة، كما يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي وخوارزميات التعلم الآلي إلى تعزيز القدرة على تحليل كمٍّ هائلٍ من البيانات، والتعرُّف إلى الأنماط، والتنبؤ بالتهديدات المحتملة. علاوة على ذلك، يمكن لأدوات تحليل «البلوكتشين» تتبُّع تعاملات العملات المشفرة ومراقبتها، وهو ما يساعد على تحديد الشبكات المالية التي تدعم الأنشطة الإرهابية

عبر الحدود وإحباط عملها. وهذا يتضمن دمج أدوات تحليل متقدمة؛ لِتَتَبُّعِ التدفقات المالية المشتبه بها ومنع غسل الأموال.

- **تحديد مواضع الفساد:** من خلال تطوير إستراتيجيات لمكافحة الفساد داخل وكالات أمن الحدود، وتبني تدابير لتعزيز ثقافة مكافحة الفساد ودمجها في برامج التدريب، باعتباره خطرًا يُقَوِّضُ الجهود الرامية إلى تعزيز أمن الحدود.
- **تطوير إستراتيجيات وطنية لإدارة أمن الحدود:** تماشيًا مع المعايير الدولية والممارسات المثلى في الإدارة الفعالة لأمن الحدود، الذي يتطلب تحديد التحديات القائمة وتطوير البرامج والمبادرات وإشراك أصحاب المصلحة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي (United Nations Office of Counter-Terrorism & Global Counterterrorism Forum, NA).

إطار عمل مقترح لإدارة أمن الحدود

يُواجِهُ العالمُ العربيُّ تحديات كثيرةً متعلقةً بتأمين حدوده ضد تحركات الإرهابيين، وتشمل هذه التحديات المسائل الجيوسياسية واللوجستية والتكنولوجية والعملياتية. ويُعَدُّ إدراكُ هذه التحديات بمنزلة الخطوة الأولى نحو إعداد إستراتيجية شاملة، تتعامل مع كل مسألة من هذه المسائل تعاملًا منظمًا وشاملًا. ومن خلال التوافق مع الأطر الدولية، وتحسين تبادل المعلومات، والارتقاء بالبنية التحتية الأمنية، وإشراك المجتمعات المحلية، يصبح بمقدور الدول العربية تحسين قدرتها بشكل كبير على مكافحة الإرهاب عبر الحدود.

- **إنشاء إطار إقليمي للإدارة المتكاملة لأمن الحدود،** يركز على تقوية الهياكل القانونية، وتحسين تبادل المعلومات، والارتقاء بالبنية التحتية الأمنية، وتعزيز إشراك المجتمعات.
- **تعزيز التعاون الإقليمي على مستوى المنطقة العربية،** من خلال إنشاء مراكز دمج من أجل تبادل المعلومات وتنفيذ عمليات مشتركة بانتظام، تُجمع فيها المعلومات من مصادر متعددة، ويتم تحليلها ونشرها، وهو ما يسهم في تحسين قدرة المنطقة على التصدي للتهديدات من خلال ضمان مشاركة المعلومات بصورة عاجلة ودقيقة عبر الحدود. وتقوم هذه المراكز بإعداد إجراءات موحدة لتقييم التهديدات وترتيب الأولويات، وهو ما يضمن تَميُّز عمليات مكافحة الإرهاب بالاتساق والفعالية. وينبغي لهذه المراكز تطوير تحليلات البيانات المتقدمة والذكاء الاصطناعي من أجل معالجة المعلومات وتفسيرها بكفاءة.
- **إنشاء مجلس عربي رفيع المستوى لأمن الحدود،** يُعد مطلبًا ضروريًّا في هذا الصدد، ويعمل هذا المجلس بوصفه جهة مركزية تراقب تنفيذ إستراتيجيات مكافحة الإرهاب، وتُعِدُّ نُهُجًا مرحليةً ذات معالم واضحة، وتعقد قممًا أمنية إقليمية سنويًّا، وتُدير صندوقًا مخصصًا لمبادرات الأمن عبر الحدود.

- **الاستثمار في تقنيات المراقبة المتقدمة وتطوير أنظمة معلومات مشتركة؛** حيث ستسهم هذه الوسائل التكنولوجية المتقدمة بشكل كبير في تعزيز قدرة المنطقة على رصد التهديدات عبر الحدود والتصدي لها بكفاءة عالية، جنبًا إلى جنب مع التنسيق القانوني والتدابير المُحَسَّنة لإنفاذ القوانين.
- **بناء القدرات والتدريب،** والتركيز على تنفيذ برامج مشتركة للتمرين والتدريب من أجل بناء الثقة المتبادلة وتحقيق الترابط العملياتي بين الجهات الاستخباراتية في دول المنطقة. كما ينبغي عقد ورش عمل ودورات منتظمة لجعل الموظفين على دراية بآخر التهديدات وأحدث التقنيات. من ناحية أخرى، فإن تخصيص موارد كافية لأمن الحدود، تشمل تمويل البنى التحتية والتكنولوجيا والموظفين، هو ما يضمن امتلاك هيئات الحدود للوسائل الضرورية والدعم اللازم لتنفيذ مهامها بفعالية.

وأخيرًا، سوف يُعَزِّزُ هذا النهجُ المتكاملُ الأمنَ الوطنيَّ، ويدعم الاستقرار الإقليمي، ويضع العالم العربي بوصفه قوةً فاعلةً في الحرب العالمية ضد الإرهاب العابر للحدود. كما أن تنفيذ هذه الإستراتيجيات سيسهم في التصدي للتهديدات الأمنية الحالية، بالإضافة إلى أنه سيبني قدرة طويلة الأجل على الصمود في مواجهة التحديات المتطورة. وسوف يعتمد نجاح هذه التدابير على الالتزام المستمر، وجهود التعاون، والإستراتيجيات الملائمة التي يمكن أن تتطور مع الطبيعة المتغيرة للتهديدات الإرهابية.

المراجع

المراجع العربية

توفيق، نرمين (2024). مستقبل انتشار الحركات الإرهابية في إفريقيا خلال 2024. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. متوافر على الرابط التالي: https://www.idsc.gov.eg/Article/details/9169

الديني، يوسف (2019). ما بعد البغدادي: خطة «داعش» والانتشار الأفقي. صحيفة الشرق الأوسط اللندنية. متوافر على الرابط التالي: ما بعد البغدادي: خطة «داعش» والانتشار الأفقي (aaw-sat.com)

عودة، ضياء (2024). «بين المركز والفرع» خارطة انتشار داعش حول العالم. الحرة. متوافر على الرابط التالي: «بين المركز والفرع".. خارطة انتشار تنظيم داعش حول العالم| الحرة (alhurra.com)

قنديل، غدي (2024). هجوم موسكو.. هل ينعش الجماعات الإرهابية في آسيا الوسطى؟. مركز الدراسات العربية الأوراسية.

مجلس وزراء الداخلية العرب (2024). جهود مجلس وزراء الداخلية العرب في مجال مكافحة الإرهاب. متوافر على الرابط التالي: جهود وإنجازات/ في مجال مكافحة الإرهاب (aim-council.org)

المراغي، إسلام (2022). تهديدات الجماعات الإرهابية على البحر الأحمر. مجلة أوراق الشرق الأوسط. العدد (93).

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2021). المقاتلون الإرهابيون الأجانب: دليل لمعاهد التدريب القضائي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. الإصدار الأول. الأمم المتحدة، فيينا.

المراجع الإنجليزية

Abizaid, C. (2023). A Survey of the 2023 Terrorism Threat Landscape. The Washington Institute for Near East Policy. Available at: A Survey of the 2023 TerrorA ism Threat Landscape | The Washington Institute

Abu Dhabi Police. (2013). Abu Dhabi Police. (2013). Iris Recognition prevents entry of 351,318 deportees across all UAE's border points. Abu Dhabi Police.

Asia/Pacific Group on Money Laundering & Global Center on Cooperative Security (2022). Financing and Facilitation of Foreign Terrorist Fighters and Returnees in Southeast Asia.

the Arab Maghreb Union Region. In K. Omeje, The Governance, Security and Development Nexus. Palgrave Macmillan.

Herbert, M. (2021). The Challenges of Coordinating Boder Management Assistance between Europe and the Maghreb. Migration Policy Institute. Transatlantic Council on Migration.

Hoffman, B., & Ware, J. (2021, January). Terrorism and Counterterrorism Challenges for the Biden Administration. CTC Sentinel, 14(1), pp. 1-9.

International Organization for Migration (2010). International Terrorism and Migration. International Organization for Migration.

Kao, K., Laborde, J.-P., Riordan, P., Brauders, D., Keun Yoon, H., Garcia, M. A., & Krumov, N. (2023). International Cooperation in Combating the Financing of Terrorism. In C. A. El Khoury, Countering the Financing of Terrorism Good Practices to Enhance Effectiveness (pp. 153-177). International Monetary Fund.

Longo, M. (2017). The Politics of Borders: Sovereignty, Security, and the Citizen after 9/11. Cambridge University Press.

Mili, H., & Townsend, J. (2008, May). Human Smuggling and Trafficking. CTC Sentinel, 1(6).

National Intelligence Council (2021). Global Trends 2040: A more contested world. Washington D.C.: National Intelligence Council.

Security Council (2017). Resolution (2396) Adopted by the Security Council at its 8148th meeting, on 21st December. United Nations.

Security Council (2024). Eighteenth report of the Secretary-General on the threat posed by ISIL (Da'esh) to international peace and security and the range of United Nations efforts in support of Member States in countering the threat. S/2024/117. United Nations.

Association of Southeast Asian Nations. (2021). ASEAN Border Management Cooperation Roadmap. Association of Southeast Asian Nations.

Badurdeen, Fathima (2024). Cross-border Dynamics in Terrorist Mobility and Infiltration Along the East African Coastline. The French Institute of International Relations (Ifri).

Barkin, J. (2023). International Organization: Theories and Institutions. Palgrave Macmillan.

Boukhars, A. (2019). Barriers Versus Smugglers: Algeria and Morocco's Battle for Border Security. Washington D.C.: Carnegie Endowment for International Peace.

Byman, D. L. (2019). Road Warriors: Foreign Fighters in the Armies of Jihad. Oxford University Press.

Clarke, C. (2023). Trends in Terrorism: What's on the Horizon in 2023? Foreign Policy Research Institute.

Cordesman, A. (2016). The Real Challenges of Security Cooperation with Our Arab Partners for the Next Administration. Center for Strategic and International Studies.

Department of the Treasury (2024). 2024 National Terrorist Financing Risk Assessment. Washington D.C.: Department of the Treasury.

European Commission (2023). Communication from the Commission to the European Parliament and the Council: Establishing the multiannual strategic policy for European integrated border management. European Commission.

Gilkes, S., & Segawa, K. (2015). Fencing Out Terrorism: Precedents for Kenya's Security Barrier. Washington D.C.: Washington Institute for Near East Policy.

Hanlon, Q., & Herbert, M. M. (2015). Border Security Challenges in the Grand Maghreb. Washington D.C.: United States Institute of Peace.

Hassan, H. A. (2021). Trade and Security Cooperation in

suring the Economic Impact of Violent Extremism Leading to Terrorism in Africa. United Nations Development Programme.

United Nations Office on Drugs and Crime (2023). Links Between Smuggling of Migrants and Other Forms of Organized Crime Along the Central and Western Mediterranean Routes. United Nations Office on Drugs and Crime.

United States Department of Homeland Security (2018). U.S. Department of Homeland Security Northern Border Strategy. Washington D.C.: United States Department of Homeland Security.

United States Department of the State (2019). Country Report on Terrorism 2019.

United States Department of the State (2022). Country Report on Terrorism 2022.

Tehrani, P. M., & Manap, N. A. (2013). A rational jurisdiction for cyber terrorism. Computer Law & Security Review, 29(6), 689-701.

The Foreign Terrorist Fighter Knowledge Hub (2024). International Center for Counter Terrorism. Available at: Foreign Terrorist Fighters Knowledge Hub

United Nations Office of Counter-Terrorism & Global Counterterrorism Forum (NA). Good Practices in the Area of Border Security and Management in the Context of Counterterrorism and Stemming the Flow of "Foreign Terrorist Fighters".

United Nations Counter-Terrorism Centre & International Criminal Police Organization (2023). Designing National Counter-terrorism Policy Responses to Counter the Use of New Technologies for Terrorist Purposes. United Nations Counter-Terrorism Centre.

United Nations Development Programme (2019). Mea-

July 2026 **يوليو 2026**

Security Research Center

Naif Arab University for Security Sciences
Riyadh, Saudi Arabia

مركز البحوث الأمنية

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
الرياض، المملكة العربية السعودية

Keywords: cross-border terrorism, national security, counterterrorism, advanced technologies, regional cooperation

الكلمات المفتاحية: الإرهاب العابر للحدود، الأمن الوطني، مكافحة الإرهاب، التقنيات المتقدمة، التعاون الإقليمي

Production and hosting by NAUSS

Email: SRCenter@nauss.edu.sa
doi: 10.26735/GYDD3084